

ترتيب هذه الوثائق ، وإلى إعادة تقديم مسألة طبع وثائق اللجنة إلى الجمعية العامة إذا ما ارتأت اللجنة ضرورة ذلك .  
الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠  
٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٨٨ (دورة ١٠) - تأسيس لجنة تحكيم ايطالية - ليبية مشتركة .

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير إلى قرارها رقم ٣٨٨ أ (دورة ٥) الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ حول الاحكام الاقتصادية والمالية المتعلقة بليبيا ، وهو القرار الذي أنشئت بموجب المادة ١٠ منه محكمة للامم المتحدة في ليبيا وحددت اختصاصاتها ، واذ تشير إلى قرارها رقم ٧٩٢ (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ الذي قرر بموجبه الإبقاء على محكمة الامم المتحدة في ليبيا وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العاشرة تقريراً حول مستقبل المحكمة بعد التشاور مع الحكومات المعنية ،

وإذ تلاحظ أن المفاوضات بين ايطاليا وليبيا في سبيل عقد الاتفاقات الخاصة المختلفة التي نص عليها في القرار رقم ٣٨٨ أ (دورة ٥) لم تنته حتى الآن ، ولكن الطرفين أشارا إلى أن المفاوضات قد بلغت مرحلة متقدمة ،

وإذ تلاحظ أن حكومتى ايطاليا وليبيا قد أعربتا بواسطة ممثلتهما في الدورة العاشرة للجمعية العامة عن قبولهما التدابير التي تتخذها الجمعية العامة لانتهاء محكمة الامم المتحدة الحالية في ليبيا شرط ان يتم في الوقت ذاته انشاء لجنة تحكيم ايطالية - ليبية مشتركة تخول الوظائف والسلطات والاختصاصات المنصوص عليها في المادة رقم ١٠ من القرار رقم ٣٣٨ أ (دورة ٥) ،

#### تقرر أن :

١ - تنهى محكمة الامم المتحدة في ليبيا بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ وتنقل كافة وظائفها وسلطاتها واختصاصاتها المخولة لها بمقتضى شروط الاختصاص المنصوص عليها في المادة ١٠ من القرار رقم ٣٨٨ أ (دورة ٥) إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢ من القرار الحالي ،

٢ - وتؤلف لجنة تحكيم ايطالية - ليبية مشتركة تتألف من ثلاثة أعضاء ، تعين أحدهم حكومة ايطاليا وتعين الثاني حكومة ليبيا ويعين الثالث الأمين العام للامم المتحدة . وعلى كل من حكومتى ايطاليا وليبيا أن تعلم الأمين العام للامم المتحدة ، كما تعلم بعضها بعضاً ، باسم حكمها في

٩٨٦ (دورة ١٠) - مسألة تعديل المادة ١١ من النظام الاساسي للجنة القانون الدولي ، وهي المادة المتعلقة بملء الشواغر الطارئة في عضوية اللجنة .

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تأخذ بعين الاعتبار ان المادة ١٠ من النظام الاساسي للجنة القانون الدولي قد عدلت (١) لرفع مدة عضوية اعضاء اللجنة من ثلاث سنوات إلى أربع ،

١ - تدعو لجنة القانون الدولي إلى تقديم رأيها فيما يختص بتعديل المادة ١١ من النظام الاساسي للجنة ، وهي المادة المتعلقة بملء الشواغر الطارئة في عضوية اللجنة ،  
٢ - وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت الخاص بالدورة الحادية عشرة للجمعية العامة مسألة تعديل المادة ١١ من النظام الاساسي للجنة القانون الدولي .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠

٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٨٧ (دورة ١٠) - نشر وثائق لجنة القانون الدولي .

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير إلى نصوص قرارها رقم ١٧٦ (دورة ٢) الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ،

ونظراً إلى الفقرة ٣٥ من تقرير ٢١ لجنة القانون الدولي حول اعمال دورتها السابعة وإلى الدراسة ٢١ التي اعدتها الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٦٨٦ (دورة ٧) الصادر بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ حول الطرق والوسائل المؤدية إلى تسهيل منال أدلة الشرع الدولي العرفي .

١ - تطلب إلى الأمين العام ان يرتب بالسرعة الممكنة أمر وضع الوثائق الآتية المتعلقة بالدورات السبع الأولى للجنة القانون الدولي :

( أ ) الدراسات والتقارير الخاصة ومشروعات القرارات الرئيسية والتعديلات الرئيسية المقدمة إلى اللجنة ، وذلك بلغاتها الاصلية .

ب موجز محاضر اللجنة باللغة الانكليزية اول الامر .

٢ - وتطلب إلى الأمين العام أيضاً ان يرتب أمر طبع الوثائق المذكورة في الفقرة السابقة والمتعلقة بدورات اللجنة القادمة كل سنة بالانكليزية والفرنسية والاسبانية ،

٣ - وتدعو لجنة القانون الدولي إلى الاعراب عن آرائها لإرشاد الأمين العام بشأن اختيار الوثائق المراد طبعاها وبشأن

(١) راجع القرار رقم ٩٨٥ (دورة ١٠) .

(٢) المحاضر الرئيسية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٩ ، ص ١٢٩٢٤ .

(٣) المرجع الأخير ، الدولة العاشرة ، المرفقات ، المند رقم ٥٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج/ع/١ - ٦ - ٢٤٨ .